الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٤٤
المعقودة يوم الأربعاء
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والأربعين

الرئيس : السيد اسكوفار ـ سالوم) (فنزويلا)

المحتويات

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

تنظيم العمل

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.6/51/SR.44
17 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

96-82224 160997 160997

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/51/278 وAdd.1؛ وA/C.6/L.6)

١ - السيد سايوتي (سنغافورة): تحدث باسم اندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، الفلبين، فييت نام، ماليزيا، الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقال إن انتهاء الحرب الباردة جلب معه الآمال في إقامة نظام دولي جديد على أساس سيادة القانون والتعايش السلمي والتعاون فضلا عن المساواة في حقوق الدول والتزاماتها. ومع هذا ينبغي بذل الجهود الجماعية والمستمرة للتشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه في مجالات كنزع السلاح والتسوية السلمية للصراعات الإقليمية، والبيئة، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ومن الضروري أن تحلل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية التي تتسم بأهمية طاغية.

٢ - وأضاف أن من بين الأنشطة المنفذة خلال عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ثمة اهتمام خاص ببرنامج حوسبة المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام ومجموعة معاهدات الأمم المتحدة.

٣ - وفي إطار العقد والتعزيز العام للسلام والأمن أطلقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار مبادرة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويأتي ذلك إسهاما مهما في التطوير التدريجي للقانون الدولي في مجال نزع السلاح. كذلك أيدت الرابطة فكرة إقامة تعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي الذي يشمل المناطق الافريقية وجنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

٤ - واستطرد قائلا إن الرابطة تؤيد بشدة مبدأ التسوية السلمية للصراعات على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وتمشيا مع الميثاق ومقاصد العقد اتفقت عدة بلدان أعضاء في الرابطة على تقديم بعض المسائل الى محكمة العدل الدولية. وهو يسلم بالجهود التي بذلتها اندونيسيا خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة وجهود ماليزيا خلال الدورة الحالية بصدد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية.

٥ - وقد نظمت البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي دأبت على تأييد تعزيز سيادة القانون وعلاقات الصداقة والتعاون المتبادل بين جميع الدول على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، عددا من الدورات وحلقات العمل والحلقات الدراسية عن القانون الدولي، بمشاركة من العلماء ورجال القانون والدبلوماسيين وخبراء القانون الدولي. وقدمت الجامعات والمؤسسات في تلك البلدان دورات لم تقتصر على القانون الدولي الأساسي بل شملت دورات تخصصية في مجال قانون البحار وحقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون البيئي والقانون الدبلوماسي. ومن هذه المؤسسات المعهد الماليزي للدبلوماسية

والعلاقات الخارجية الذي يفتح أبوابه للدبلوماسيين من البلدان النامية والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦ - وأضاف أن بروني دار السلام وفييت نام نجحتا، بالتعاون مع اليونيسيف في تنظيم حلقة دراسية عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل للمشاركين من بلدان الرابطة والبلدان الآسيوية الأخرى. وتشارك الفلبين مع اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رعاية حلقة دراسية دولية عن معاملة اللاجئين تعقد في مانيلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٧ - السيدة كويتو مليان (كوبا): قالت إن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي يتيح فرصة للتأمل في الأهمية التي تعلقها الدول على القانون الدولي. فالامتثال للقانون الدولي باعتباره إحدى أدوات السياسة الخارجية يعزز علاقات الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول والفاعلين الرئيسيين في الشؤون الدولية. ورغم المحاولات التي تبذل لإعادة تعريف أسس الطابع الملزم قانونا للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والتي تزداد حدة نتيجة للتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية، تظل أهمية ومشروعية تلك المبادئ باقية.

٨ - وأضافت أنه ليس من السهل الدعوة الى سيادة القانون في العلاقات الدولية مع التظاهر في الوقت نفسه بعدم إدراك أن العالم رغم ترابطه مختلف في الفكر السياسي والمذاهب القانونية. ومن الغريب أن العولمة التي يروج لها تصاحبها إقليمية متنامية؛ والترابط عامل مهم ولكن السيادة والسلامة الإقليمية وتقرير المصير تظل من المبادئ الراسخة لجميع الدول.

٩ - واسترسلت قائلة إن وفدها على استعداد للمشاركة في النظر في المواضيع التي أثارتها عدة وفود بشأن الأولويات في العقد، ولكنه يرى أن المقاصد الرئيسية للعقد، التي لا مراء في صحتها ينبغي ألا تكون موضوعا للتحليل والتنفيذ الانتقائيين. وتعزيز التسوية السلمية للصراعات والبحث عن أجهزة قضائية دولية أمران لهما من الأهمية والشيوع ما للتطوير التدريجي للقانون البيئي الدولي والقانون الإنساني الدولي وتدوينهما. وليس من المقبول أن يضعف نطاق قواعد القانون الإنساني الدولي وتطبيقها، في زمن تتصاعد فيه المنازعات الداخلية التي تعزى الى التدخل الدولي وتكلفتها هائلة من الموارد البشرية والمادية والمالية.

١٠ - واستطردت قائلة إن تعزيز السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطا مباشرا بالمراعاة التامة لقواعد القانون الدولي. أما القرارات التي تكون دوافعها المصالح السياسية والهيمنة من جانب أي جهاز رئيسي في الأمم المتحدة فهي قرارات غير شرعية ولا تكون عادلة ولا ثابتة ما لم تؤخذ في الاعتبار آراء الهيئات القانونية المختصة التابعة للمنظومة.

١١ - ولقد قدمت اقتراحات هامة الى الفريق العامل المعني بالعقد والوفد الكوبي مستعد لتأييدها. بيد أن نهاية العقد يجب أن تكون البداية، وليست النهاية التي تفرضها الأزمة المالية في المنظمة على الأعمال التي ينبغي للأمم المتحدة إكمالها وفاء بالتزام قائم.

١٢ - وقالت إن تفسيات القانون الدولي الانتقائية وذات الدوافع السياسية قد طبقت في مناسبات كثيرة في كوبا التي اعتبرت العقد منبرا تمكنت أن تناشد المجتمع الدولي منه فاستجاب لها بشكل ملائم تماما وبقوة. وسيكون من دواعي الأسف أن تتخلى المنظمة عن هدف تعزيز القانون الدولي وتدوينه ودراسته ونشره. وينبغي للجنة السادسة أن تنظر في سبل ووسائل إقامة عالم تحترم فيه دون عوائق أو قيود مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال الوطني والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٣ - السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي): قال إن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي يساعد على تعزيز سلطان القانون الدولي كأساس للقانون والنظام؛ وذلك إنجاز تاريخي للأمم المتحدة. والإقرار بعالمية مبادئ القانون الدولي وقواعده يزداد كما يتسع نطاق العلاقات الدولية الذي تنظمه. وفي عالم خال من سطوة المواجهة بين الدول الكبرى يصبح من الضروري بلوغ التنفيذ الفوري والفعال لقواعد القانون الدولي والتسليم بطابعها الملزم لجميع أعضاء المجتمع الدولي. وتسفر الأعمال التعاونية في ذلك المجال الذي لم تعد السيطرة فيه للأيدولوجيات والسياسات، عن تزايد فهم الترابط بين أحداث العالم والرغبة في إيجاد توازن بين المصالح. ولسوف يسهم العقد في تطوير تلك الأهداف وتعزيز دور القانون الدولي والقانون بصفة عامة، باعتباره عامل استقرار في التنمية الدولية وفي العلاقات الداخلية. ويتوقف نجاح العقد على التوجه العملي في الأنشطة التي تنفذ بصدده. ومن الأمور المشجعة أن تزايدت أعداد الدول والمنظمات الدولية التي تشارك في تلك الأنشطة.

١٤ - واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي سيحتفل في العام الأخير من العقد بالذكرى المئوية لأول مؤتمر دولي للسلام وبالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب والمؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهي الحركة التي قامت بدور ملحوظ في تدوين القانون الإنساني الدولي وتطويره التدريجي. وقد اقترح السيد بوريس يلتسين رئيس الاتحاد الروسي في خطابه أمام الدورة الخمسين للجمعية العامة، عقد مؤتمر دولي ثالث للسلام في عام ١٩٩٩. وروعيت في هذه المبادرة المقترحات الأخرى ذات الصلة وخاصة تلك التي قدمتها حركة بلدان عدم الانحياز. والمؤتمر المقترح ليس غاية في ذاته؛ إذ ينبغي أن يتيح الفرصة لإجراء استعراض شامل للتقدم الذي أحرزته الإنسانية على مدى ١٠٠ عام الماضية، ولدراسة للوضع الراهن وآفاق التعاون لتمكين المجتمع الدولي من التغلب على التحديات التي تواجهه على أبواب القرن الحادي والعشرين.

١٥ - وأضاف أنه كما اتضح من المناقشات التمهيدية غير الرسمية التي أجراها ممثلو الاتحاد الروسي فإن الفكرةحظيت بتأييد واسع النطاق. وإذ أخذ الاتحاد الروسي هذا في الاعتبار، مع هولندا التي استضافت

مؤتمري السلام الدوليين في عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ فإنه قدم الى الفريق العامل التابع للجنة السادسة مشروع قرار عنوانه" الإجراءات المتخذة في عام ١٩٩٩ والمكرسة للاحتفال بالعيد المئوي للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي" ولم يذكر في منطوقه المؤتمر الدولي الثالث للسلام رغبة في عدم الحكم المسبق على مسائل يتعين الاتفاق عليها مع ممثلي الدول المعنية، ومع العلماء والمنظمات غير الحكومية؛ بيد أن التعليمات المناسبة للحكومتين الراعيتين قد ذكرت في مشروع القرار.

١٦ - وأردف قائلا إن من الضروري للتوصل الى اتفاق على جدول الأعمال الذي يجب أن يكون مقبولا من الجميع كي ينجح المؤتمر، أن يكون من بين أهدافه تحسين "تكنولوجيات السلام". ومع أن للبلدان في مختلف الأقاليم آراءها بالنسبة لأولويات التعاون الرامية الى تعزيز السلام وأسسه القانونية فمن الضروري التوصل الى قاسم مشترك عالمي لضمان السلام. ولا يزال الوقت متاحا للاتفاق على جميع القضايا واتخاذ الترتيبات لعقد المؤتمر. وستشرع وزارتا خارجية الاتحاد الروسي وهولندا في القريب العاجل في مشاورات مكثفة بهدف صياغة مقترحات تكون مقبولة من الجميع. كما يرجى أن يبدأ فريق المؤيدين للمبادرة غير الرسمي عمله في أقرب وقت ممكن. وقال إن حكومته ترى أن يكون الموتمر حدثا هاما يسفر عن نتائج ملموسة وبعيدة الأثر. وقد قدمت آراء مختلفة بشأن هذه القضية، منها رأي بأن من الأفضل أن تنفذ الأنشطة في الإطار الكلي للمؤتمر الدولي الثالث للسلام، مع عقد دورة استثنائية أو أكثر للجمعية العامة واجتماعات أخرى علمية وغير علمية في لاهاي و/أو سانت بيترسبرغ. كما أشير الى إمكانية ألا تكون الأنشطة ذات طابع قانوني فحسب بل سياسي وفلسفي أيضا. ويلاحظ وفده باهتمام واحترام الأفكار التي قدمت ويأمل أن ينال اقتراحه معاملة مماثلة.

١٧ - السيد دوس سانتوس (موزامبيق): لاحظ أن العقد يحقق معظم أهدافه الأساسية المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، الذي يثبت اتساع نطاقه الأهمية البالغة للعقد وإسهامه القيم في صون السلم والأمن الدوليين. وقد جاء تقرير الأمين العام (A/51/278 وAdd.1) دليلا واضحا على الالتزام بتلك الأهداف من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية. ويعرب وفده عن امتنانه لجميع الذين شاركوا في أنشطة الفترة الثالثة من العقد، كمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي العام، الذي كان أهم الأحداث؛ وتجدر الإشارة أيضا الى التقدم الذي أحرزه قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية في برنامجه لحوسبة المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام ومجموعة معاهدات الأمم المتحدة، والجهود المبذولة في سبيل التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. كما أشاد بالفريق العامل الذي مكن بجهوده الدؤوبة وتفانيه من تحقيق تلك الغايات.

١٨ وأضاف أن موزامبيق دأبت على إيلاء أولوية عالية للقانون الدولي بوصفه أنسب وسيلة لتنظيم العلاقات الدولية وصون السلام والأمن. ولذا فوفده يسلم أيضا بأهمية العقد في نشر القانون الدولي والقبول بمبادئه العامة وتطويره التدريجي وتدوينه وفي تعزيز طرق التسوية السلمية للمنازعات. وهو يرى أن التعاون الدولي لا ينجح إلا إذا استرشدت الأطراف الفاعلة جميعها بالمبادئ والأعراف والقواعد المقبولة والمتفق عليها عالميا. وأعاد تأكيد عزم وفده على التعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية في تنفيذ

أنشطة برنامج الفترة الأخيرة من العقد. وقال إن من الملائم أن تسجل نهاية العقد بحدث هام، ولذا فوفده يرحب باقتراح هولندا والاتحاد الروسي كأساس للمناقشة.

١٩ - السيد وانغ شنغيون (الصين): أشاد بالدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والأفراد الذين أسهموا في نجاح برنامج الفترة الثالثة من العقد. واسترعى الانتباه في هذا الصدد بوجه خاص الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي العام الذي أدى دورا هاما في تعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وتقييمه، الى جانب قبول واحترام مبادئه وتطويرها التدريجي وتدوينها. ومن الأحداث الهامة الأخرى إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار التي سيلجأ إليها المجتمع الدولي من أجل التسوية السلمية للمنازعات.

٢٠ - وقال إن وفده درس بعناية مشروع برنامج الفترة الأخيرة ويرى أنه يعكس تطلعات المجتمع الدولي بالنسبة للعقد ويمكن بالتالي أن يكون أساسا للمناقشة. فصون السلم والأمن الدوليين هو الأساس والضمان لنجاح برنامج العقد، وهو الهدف النهائي لأنشطته. ولذا فمن المحتم أن تعتنق الدول الأعضاء العدل والمساواة وأن تقيم علاقاتها وفقا للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما فيها ما يتعلق باحترام سيادة الدول والمساواة بينها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعايش السلمي. ومن سبل تعزيز احترام وقبول تلك المبادئ تشجيع الدول على التصديق على الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي والانضمام الى تلك الاتفاقيات.

٢١ - وأردف قائلا إنه ينبغي لدى صياغة معاهدات دولية جديدة أن تؤخذ في الاعتبار وقائع تطلعات المجتمع الدولي؛ والأهم من ذلك تشجيع المشاركة العالمية من الدول والبلدان النامية بوجه خاص. وإذا كان اختصاص محكمة العدل الدولية ينبغي أن يقوم على أساس موافقة الدول فإنه ينبغي تعزيز دورها بتشجيع الدول على قبول قراراتها في المنازعات ويكون ذلك على سبيل المثال بموجب اتفاقات خاصة أو بموجب شروط تسوية المنازعات الواردة في المعاهدات.

٢٢ وقال إن البشرية بعد أن عانت من ويلات حربين عالميتين ومن شتى المنازعات المسلحة أصبحت أكثر من أي وقت مضى تتوق الى السلام وأصبحت تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية مبدأ أساسيا في القانون الدولي المعاصر. ونتيجة لهذا استمرار إثراء وتحسين القانون الدولي الذي يعتبر قاعدة لتوجيه وتعديل وتنظيم العلاقات والسلوك بين الدول. كذلك نفذت أنشطة تشريعية دولية مكثفة. وأضاف أنه يرجو أن يتم عن طريق تنفيذ ومتابعة برنامج الفترة الأخيرة من العقد إحراز تقدم جديد وأن يحتفل بعام ١٩٩٩ وهو العام المتمم لمائة عام على المؤتمر الدولي الأول للسلام وآخر أعوام العقد، ليكون ذلك علامة هامة في تاريخ البشرية وفي تاريخ تطوير القانون الدولي. وقال إن بعض البلدان والمنظمات الدولية تعكف على دراسة سلسلة من الأنشطة التذكارية الهامة من أجل عام ١٩٩٩ بما في ذلك عقد المؤتمر الدولي الثالث للسلام. ووفده مستعد للانضمام الى البلدان الأخرىفي سعيها لزيادة استكشاف تلك الإمكانية. وقد شاركت الصين بنشاط في أنشطة العقد بما في ذلك رعاية حلقتين دراسيتين في بيجين، وهي لن تدخر جهدا في سبيل الاسهام في إنجاح اختتام العقد.

٢٣ - السيد سيارجيو (بيلاروس): قال إن بلده دأب على تأييد أهداف العقد الأساسية المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وبالتشجيع على قبول واحترام مبادئ القانون الدولي يسهم العقد بمعلم تاريخي ويشجع على الاعتراف بالقانون الدولي كمؤسسة من أهم مؤسسات البشرية. وفي الدورة الحالية للجمعية العامة يدرس المجتمع الدولي سبل ووسائل تنفيذ برنامج العقد. وبيلاروس التي طالما شددت على الحاجة الى تركيز الجهود على التدابير والممارسات الملموسة تعرب عن سرورها لأن ذلك هو الاتجاه السائد، كما عبر عن ذلك بطلاقة الأمين العام في تقريره (A/51/278 وAdd.1). وأعرب في هذا الصدد عن رغبته في إبراز أهمية عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي الذي شارك وفده فيه وقدم إسهاما مفيدا في تعزيز سيادة القانون الدولي. وحث الأمين العام على بذل قصارى الجهد لضمان أن تتاح للدول الأعضاء المادة النظرية والعملية القيمة المقدمة في المؤتمر.

٢٤ - وأضاف أن بلده يواصل تنفيذ برنامج العقد فيما يتصل في جملة أمور بالانضمام الى المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف. وقد وقعت حكومته مؤخرا على اتفاقية سلامة الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وصدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعديلات بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون وسوف توقع على اتفاقية الضمانات المصرفية المستقلة وخطابات الاعتماد الاحتياطية. كما أنها تعالج القضايا القانونية المتصلة بخلافة بيلاروس في المعاهدات التي أبرمتها مع الاتحاد السوفياتي السابق. وهذا جهد كبير يبرز أيضا أهمية التعاون الدولي في مجال القانون الدولي بما في ذلك الانضمام الى الصكوك القانونية الدولية.

٢٥ - وأردف قائلا إن حكومته تعمل على تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وقد تم توسيع شبكات مؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة التي تقدم دورات في مجال القانون الدولي وتقدم الدورات العليا في مجال هذا الموضوع في الجامعة الحكومية وأكاديمية العلوم. وثمة منشور طبع بعنوان "المشاكل الحالية في مجال القانون الدولي" وأقيمت علاقات التعاون بين الجامعات الوطنية والأجنبية.

٢٦ - - وقال إن وفده يرحب بجهود الأمين العام الرامية الى إنشاء قاعدة بيانات الكترونية للمعاهدات الدولية. فمن المهم أيضا إبلاغ الدول الأعضاء دوريا بالأنشطة التي تتخذها لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بحماية البيئة في أوقات المنازعات المسلحة. أما إنشاء لجنة الصليب الأحمر الدولية لوحدة استشارية وإعلامية في مجال القانون الدولي وإعداد دليل بالجوانب القانونية في المنازعات المسلحة المحلية والدولية فينبغي دعمها الى أقصى حد ممكن.

٢٧ - وأضاف أن وفده يؤيد الرأي القائل بأن من الواجب على الدول نفسها أن تبت في مجالات الأولوية في تخطيط أنشطة الفترة التالية من العقد. ويؤيد المبادرة الداعية الى عقد المؤتمر الدولي الثالث للسلام في عام ١٩٩٩، ويؤيد تماما مشروع القرار المقدم من هولندا والاتحاد الروسي ويعتزم المشاركة في تقديمه. وسيواصل الإسهام في بلوغ أهداف العقد.

٢٨ - السيد كرمة (الجزائر): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي العام والمعقود في آذار/مارس ١٩٩٥ سجل مرحلة هامة من مراحل تنفيذ برنامج العقد. وأسهمت نتائجه في إبراز الأهداف الأساسية للعقد وفي نشر القانون الدولي. ونظرا لأهمية القانون الدولي في صون السلم والأمن الدوليين يتعين أن تتسم فلسفته وتنفيذه بطابع عالمي. ولذلك لا بد من كفالة زيادة المشاركة الفعالة من البلدان النامية في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. ثم إن وضع القواعد القانونية يجب أن يعكس التطورات في الأوضاع الدولية وتراعى فيه مصالح وشواغل أكبر عدد ممكن من البلدان.

٢٩ - وأضاف أن الوضع السياسي الدولي يبشر بتسوية المنازعات بالطرق السلمية وتؤكد هذا، الزيادة الكبيرة في حجم أعمال محكمة العدل الدولية. ولا بد أن تتوافر للمحكمة موارد أخرى. ومن الضرورات المطلقة في هذا الصدد إحراز تقدم في تدوين القانون الدولي وإعمال الفكر في تطويره من أجل كفالة رفع شأنه.

٣٠ - واستطرد قائلا إن حكومته تدرك تماما أن تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أمور تساعد على تعزيز رفعة شأنه في العلاقات الدولية؛ ولهذا السبب فهي تشجع على تدريس القانون الدولي والمواضيع الهامة الأخرى في الجامعة. وينبغي أن تتعاون البلدان المتقدمة النمو والنامية في مجال التدريب والبحوث في ذلك الميدان.

٣١ - وقال أخيرا إن وفده يحيط علما بغاية الاهتمام بالاقتراح المقدم من هولندا والاتحاد الروسي لتنظيم مؤتمر السلام في عام ١٩٩٩.

٣٢ - السيد كوليك (أوكرانيا): قال إن برنامج العقد ينبغي أن يفضي الى إضفاء الديمقراطية الحقيقية على العلاقات الدولية، وبالتحديد الى إيجاد جو تراعى فيه الدول جميعها مراعاة تامة المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٣٣ - وذكر أن وفده يتطلع الى تنفيذ البرنامج الرابع للعقد الذي يرى ألا يكون حقا قاصرا على اللجنة السادسة أو الأمم المتحدة، بل أن تشترك في تلك العملية الرابطات القانونية الدولية والوطنية الرئيسية واللجان الوطنية المعنية بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، والجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية فضلا عن المنظمات غير الحكومية المناسبة والرابطات. وتستطيع هذه المؤسسات بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، أن تنظم المؤتمرات والحلقات الدراسية وتنسقها وتسهم في تمويلها. ثم إنه ينبغي أن تزاد الاستفادة من شبكة الانترنيت في تنفيذ البرنامج حيث يسهم ذلك، لا في تنظيم العملية المتقدم تكنولوجيا فحسب بل وفي توسيع نطاق نشر وتفهم القانون الدولي. وفي هذا الصدد ينبغي عدم إغفال الإنجازات الإيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقانون الدولي العام، المعقود في عام ١٩٩٥.

٣٤ - واسترسل قائلا إن أوكرانيا ترحب باقتراح هولندا والاتحاد الروسي إعداد برنامج للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ومع هذا يجب أن يتألف ذلك البرنامج مما هو أكثر من مجرد أنشطة تذكارية، وينبغي أن يكرس أساسا لتعزيز مقاصد العقد وأهمها ترسيخ السلم والأمن العالميين والامتثال التام للقانون الدولي وتطويره التدريجي. وعلاوة على هذا ينبغي ألا تقتصر تلك الأنشطة على النظر في المشاكل الدولية أو المشاكل بين الدول بل تشمل أيضا إجراء تحليل دقيق للقضايا من قبيل المفهوم المعاصر لتقرير المصير وتطبيقه عمليا في سياق انفصال الدول وتكاملها؛ وإقامة وضع خاص يوفر ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول التي تتخلى عن الأسلحة النووية؛ وخلافة الدول بما في ذلك الجوانب العسكرية؛ والتنظيم القانوني للتنمية المستدامة؛ ومكافحة الإرهاب الدولي من منظور عالمي.

٣٥ - وقال أخيرا إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للجوانب القانونية في الأمن الاقتصادي، ولا سيما وضع قواعد تمنع الدول، في علاقاتها الدولية، من اللجوء الى التهديد باتخاذ تدابير اقتصادية انفرادية أو استخدام تلك التدابير بقصد تحقيق مكاسب سياسية، منتهكة بذلك القانون الدولي.

٣٦ - السيد فايسوف (كازاخستان): قال إن حكومته تؤيد أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي وسوف تنفذها على الصعيد الوطني. ودستور كازاخستان يقر بأولوية القانون الدولي على القانون المحلي. وعلى سبيل المثال فبالنسبة للمشكلة الهامة المتصلة بالإرهاب الدولي انضمت كازاخستان في عام ١٩٩٦ الى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والى اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وانضمام كازاخستان الى المعاهدات الدولية عملية منظمة وتدريجية لا تعتمد على أولويات السياسة المحلية والخارجية فحسب بل وعلى الأحوال الاجتماعية الاقتصادية السائدة وعلى وجود ظروف ملائمة للتنفيذ الفعال للمعاهدات.

٣٧ - وقال إنه بالنسبة للقانون المحلي فإن كازاخستان اعتمدت برامج حكومية للإصلاح القانوني ومكافحة الجريمة ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وتستند هذه البرامج جميعها الى مبادئ القانون الدولي. فالبرنامج الحكومي للإصلاح القانوني يتوخى عددا من التدابير لتوفير التدريب القانوني للمواطنين وتحسين تدريس القانون. ومعظم القوانين المعتمدة في كازاخستان راجعها متخصصون من المنظمات الدولية المختصة، ولا سيما البنك الدولي وهو الهيئة التي أسهمت بشكل قاطع في صياغة برنامج الإصلاح القانوني.

٣٨ - وذكر أن نشر المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام ومجموعة معاهدات الأمم المتحدة عبر شبكة الانترنيت من أعمال الأمانة العامة التي تستحق الثناء.

٣٩ - وفيما يتعلق بالتعاون القانوني بين الدول قال إن كازاخستان تعد حاليا مشاريع مختلفة لمعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف ودولية، بما في ذلك معاهدة بين جمهورية كازاخستان والاتحاد الروسي بشأن

تبسيط نظام اكتساب الجنسية وفقدها، ومشروع اتفاقية بشأن المركز القانوني لبحر قزوين يجري التفاوض بشأنها بين الدول الساحلية، وقامت كازاخستان بصياغة المشروع.

٤٠ - وأضاف أن من الضروري كذلك النظر بمزيد من التفصيل في مشاريع المواد المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن العواقب السيئة للأفعال التي لا يحظرها القانون الدولي، وفي مشروع الاتفاقية بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ومشروع النظام الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية، والجوانب المختلفة لقانون المعاهدات.

٤١ - وأردف قائلا إن كازاخستان ترى أن من الأفيد أن يتم تبادل المعلومات في اللجنة بشأن التدابير المعتمدة في تنفيذ برامج العقد على الصعد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف، كي يمكن تحديد وسائط التعاون في المستقبل في ذلك المجال.

٤٢ - السيد دانييل (جنوب افريقيا): قال إن جنوب افريقيا تواصل دعمها وتشجيعها للتحقيق الكامل لأهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي الذي يعتبر عملا متزايد الأهمية. ويتضمن الدستور الجديد لعام ١٩٩٦ والذي يبدأ سريانه بمجرد موافقة المحكمة الدستورية عليه، أحكاما شاملة تتعلق بتطبيق القانون الدولي في القانون المحلي لجنوب افريقيا، وعلى سبيل المثال فهناك نص على أن يكون التفاوض والتوقيع على جميع الاتفاقات الدولية من مسؤولية السلطة التنفيذية الوطنية. ويرسخ الدستور المبدأ الأساسي بألا تكون الاتفاقات الدولية ملزمة لجنوب افريقيا إلا بعد إقرارها من مجلسي البرلمان. ومع هذا فالاتفاقات الدولية التي تبرمها السلطة التنفيذية الوطنية ولها طابع تقني أو إداري أو تنفيذي أو التي لا تحتاج الى تصديق أو انضمام لا تقتضي موافقة برلمانية وإنما تعرض على البرلمان في وقت معقول. أما المعاهدات أو الأحكام التي لا تنفذ تلقائيا فينبغي أن يصدر بها قانون حتى يمكن إنفاذها محليا في جنوب افريقيا.

٤٣ - وأضاف أن الدستور الجديد ينص على أن جميع قواعد القانون الدولي المتواضع عليها تصبح ملزمة لجنوب افريقيا بالقدر الذي تتفق فيه مع دستورها. وعلاوة على هذا، ينبغي للمحاكم أن تعطى الأفضلية لتفسيرات التشريعات التي تتمشى مع القانون الدولي.

٤٤ - وذكر أن الدستور تضمن قائمة بحقوق الإنسان الأساسية التي تتفق ومعايير حقوق الإنسان المقبولة دوليا؛ ويجب على جميع المحاكم أو المحافل عند تفسيرها أن تأخذ القانون الدولي في اعتبارها.

٤٥ - وأردف قائلا إن الدستور يتضمن قواعد تنظم الأمن الوطني المنصوص عليه في القانون الدولي؛ فقوات الأمن ملزمة دستوريا بالعمل وفق هذه القواعد. وقوة الدفاع في جنوب افريقيا مطالبة أيضا بالامتثال للدستور ومبادئ القانون الدولي في حمايتها للأمة. وفضلا عن ذلك فوفقا للدستور يمكن استخدام قوة الدفاع وجهاز الشرطة في الوفاء بأي التزام دولي.

٤٦ - وأضاف أن جنوب افريقيا انضمت في عام ١٩٩٦ الى كثير من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ومن بينها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والاتفاقية والبروتوكول المتعلقان بمركز اللاجئين؛ واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المنظمة لجوانب معينة في مشاكل اللاجئين في افريقيا؛ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)؛ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة "غير الدولية" (البروتوكول الثاني)؛ واتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٧ - وأضاف أن حكومته تعتبر التعاون مع افريقيا ككل ومع بلدان الجنوب الافريقي خاصة إحدى الأولويات، ولذا فقد وقعت بروتوكولا بشأن تقاسم شبكات المجاري المائية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي وأبرمت اتفاقات بشأن الازدواج الضريبي وتسليم المجرمين ومكافحة الجريمة والتعاون في المجالات الزراعية.

٤٨ - وخلال العام السابق أنشأ فرع الجنوب الافريقي لرابطة القانون الدولي عددا من الأفرقة العاملة التي تتناول مواضيع من قبيل النص النهائي للدستور الجديد لجنوب افريقيا وأحكام القانون الدولي الواردة فيه؛ والمحكمة الجنائية الدولية؛ وقانون البحار؛ والمسؤولية والأضرار التي تلحق بالبيئة؛ وتقرير المصير؛ والحد من التسلح ونزع السلاح؛ والتجارة الدولية، وتطوير القانون الدولي العرفي.

٥٠ - وقال إن الكثير من جامعات جنوب افريقيا وكذلك الكلية البحرية لجنوب افريقيا والقوات الجوية لجنوب افريقيا توفر دورات متقدمة في شتى فروع القانون الدولي.

٥١ - وترحب جنوب افريقيا بالجهود التي يبذلها قسم المعاهدات لتوفير الوصول الالكتروني الى المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام. ولا مراء في أن الوصول عبر شبكة الانترنيت الى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وجميع وثائق الأمم المتحدة يبعث على زيادة تفهم عمل المنظمة. ولذا فهو يؤيد بشدة مشروع القرار الذي قدمته استراليا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وذكر أخيرا أن جنوب افريقيا تؤيد مبادرة الاتحاد الروسي وهولندا المتعلقة بالأنشطة المزمعة لعام ١٩٩٩ احتفالا بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام.

٥٢ - السيد كاستيلون (نيكاراغوا): قال إنه يود أن يقدم وصفا للأنشطة التي تنفذها منظومة التكامل لأمريكا الوسطى في إطار العقد.

٥٣ - فهذه المنظومة أنشئت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وهو تاريخ توقيع بروتوكول تيغوسيغالبا (A/46/829-S/23310) الذي يعدل ميثاق منظمة دول أمريكا الوسطى. وتضمنت أهداف المنظومة تعزيز الأمن

القانوني في العلاقات بين الدول الأعضاء، والتسوية السلمية للمنازعات، واحترام مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية. والجهاز القضائي الدائم لتلك المنظومة هو محكمة العدل لأمريكا الوسطى التي خلفت محكمة العدل الدولية لأمريكا الوسطى المنشأة في عام ١٩٠٧ في كاتاغو، كوستاريكا. وكانت تلك هي أول محكمة ذات ميثاق ملزم دوليا، يستطيع الأفراد رفع القضايا أمامها ضد الدول. ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى التي مقرها في نيكاراغوا بدأت عملها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بمشاركة ثلاث دول أعضاء هي: نيكاراغوا والسلفادور وهندوراس. ويستبعد اختصاصها اختصاص أي محكمة أخرى؛ وهي تنظر بالإضافة الى المنازعات بين الدول، في القضايا بين الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المقيمين في المنطقة، والحكومات أو الأجهزة التابعة للمنظومة. وجرى تعديل النظام الأساسي للمحكمة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وتلقت المحكمة خلال عامين من عملها عشرة طلبات للفتوى (أربعة منها من المجلس القضائي لأمريكا الوسطى بوصفه محكمة العدل لأمريكا الوسطى مؤقتا) بالإضافة الى قضيتي اختصام. وذلك المعدل من العمل أكبر نسبيا منه في المحاكم الأخرى المماثلة: وعلى سبيل المثال فقد أصدرت محكمة العدل للاتحادات الأوروبية (لكسمبرغ) أول حكم لها بعد سبعة أعوام من عملها؛ وأصدرت محكمة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية ٢٦ حكما في ١٥ عاما، وأصدرت محكمة العدل لبلدان الآنديز (اتفاق كارتاخينا) ٤٢ حكما في ١٢ عاما.

٥٤ - وأردف قائلا إن محكمة العدل لأمريكا الوسطى رعت حلقات دراسية ومؤتمرات وأنشطة أخرى في المنطقة، ومنها على سبيل المثال المؤتمر الدولي للعدل والتكامل وحقوق الإنسان، المعقود في مونتيليمار (نيكاراغوا) في الفترة من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦، وشاركت في رعايته المحكمة العليا لنيكاراغوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وحلقة دراسية عن تحديث التشريعات الزراعية والبيئية في أمريكا الوسطى، عقدت في غرانادا (نيكاراغوا) يومي ١١ و١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦، وحلقة دراسية عن مراعاة القواعد الدولية، عقدت في غرانادا في الفترة من ٣ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وشاركت في رعايتها منظمة البلدان الأمريكية.

٥٥ - وذكر أن الاجتماع السابع لمحكمة العدل العليا لأمريكا الوسطى الذي عقد في غواتيمالا يومي ١٦ و١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ قرر إنشاء مركز الدراسات القضائية المعني بالتكامل، وأكد أن تكون كوستاريكا مقرا لمركز الدراسات والتدريب القضائي لأمريكا الوسطى.

٥٦ - وبناء على اقتراح نيكاراغوا تم التوقيع على المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى في سان بدرو سولا (هندوراس). وتتمثل المبادئ الأساسية للمعاهدة في الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات، وسيادة القانون، وتولى الحكومات الحكم بالانتخاب العام والاقتراع الحر والسري، والاحترام المطلق لحقوق الإنسان في دول المنطقة.

٥٧ - وترحب نيكاراغوا بمشروع القرار A/C.6/51/L.6 الذي قدمه في الأصل الاتحاد الروسي وهولندا. وقد انضمت الى مقدمي مشروع القرار على أساس أن الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل تشمل إمكانية أن يعقد

في عام ١٩٩٩ المؤتمر الدولي الثالث للسلام الذي أوصت به بلدان حركة عدم الانحياز من قبل في عام ١٩٨٩، وأنه خير عمل ممكن للاحتفال بالذكرى المئوية لمؤتمر لاهاي الأول للسلام المعقود في عام ١٨٩٩.

تنظيم العمل

٥٨ - السيدة كويتو مليان (كوبا): استرعت انتباه المكتب الى أن الهدف المشروع بالانتهاء من أعمال اللجنة في الوقت المحدد لها قد استغل خلال المشاورات غير الرسمية ليكون مدعاة لحرمان الأعضاء من حقهم في التكلم. والأسلوب الخالي من الاحترام الذي طلب به يسيء الى السلوك المدني والأخلاقي الذي طالما اتسم به عمل اللجنة السادسة.

٥٩ - الرئيس: أعرب عن أسفه لهذه الواقعة وقال إنه سيتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تتمكن الوفود جميعها من التعبير عن أنفسها بحرية واستقلالية وبكرامة.

٦٠ - السيد لاليوت (فرنسا): قال إن الترتيبات التي اتخذت في المشاورات غير الرسمية لإنشاء فريق عامل تابع للجنة السادسة يعقد في قاعة مؤتمر لا تزيد سعتها عن ١٢ شخصا وبلا ترجمة فورية ترتيبات غير مقبولة. ويعتبر العجز عن توفير خدمات الترجمة الفورية انتهاكا للقواعد الأساسية لتعدد اللغات، التي تجسدت في العديد من قرارات الأمم المتحدة كنتيجة لازمة للمبدأ المقدس المتعلق بعالمية المنظمة والمساواة بين الدول. وبوجه خاص ففي الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حثت الجمعية وفود الدول الأعضاء والأمانة العامة على العمل على تلافي عقد الاجتماعات غير الرسمية دون ترجمة فورية. والوفد الفرنسي لا يعتبر اعتماد أي التزام أو قرار أو توصية في اجتماع يعقد بلا ترجمة فورية ساريا، ويحتفظ بالحق في إعادة فتح باب النظر فيها في جلسة عامة. أما الرغبة الحسنة في الانتهاء من العمل في التاريخ المحدد فلا يمكن أن يكون تحقيقها بأي ثمن.

٦١ - الرئيس: قال إن لديه حساسية خاصة إزاء مسألة تعدد اللغات وإنه سيبحث عن حل مناسب ومرض للوضع الذي نشأ والذي جاء نتيجة لظروف خاصة للغاية.

٦٢ - السيد لي (أمين اللجنة): قال إن الأمانة تنفذ دائما تعليمات رئيس اللجنة أو الفريق العامل المعني، والتعليمات التي تنبثق عن اجتماعات التنسيق التي يعقدها رؤساء اللجنة. وبالنسبة للحالة المعروضة على اللجنة فقد كان المطلوب هو توفير قاعة صغيرة لعقد اجتماع غير رسمي.

٦٣ - الرئيس: قال لقد عهد إلى الأمانة بمهمة إيجاد حل مناسب يكون مقبولا من جميع الوفود.

رفعت الجلسة عند الظهر